السنة الثانية علوم تسيير مقياس: الاقتصاد النقدي

المحاضرة الأولى والثانية حول ماهية النقود

مقدمة

تعتبر النقود أساس الاقتصاد، اذ تعتبر من أقدم النظم الاقتصادية وعاصرت الانسان منذ آلاف السنين ولقد مرت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي، ويمكن للنقود تقديم منافع عظيمة للبشرية، من خلال التدبير والتسيير الكفئ لتبادل السلع والخدمات، حيث ترتبط مستوى رفاهية المعيشة الفرد بكمية النقود التي يتحصل عليها، كما ان هناك علاقة قوية بين النقود وبين حالة التوظيف ومعدل الناتج الحقيقي، والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل والثروة، ومع ذلك فإن النقود قد تكون سببا في التضخم إذا ساءت الادارة النقدية وانخفض مستوى فاعليتها. **مما تقدم يتعين أن نستهل دراستنا بالمعرفة الأساسية عن النقود من النشأة والمفهوم والخصائص ووظائفها وأنواعها.**

1 – التطور التاريخي للنقود لم يكن ظهور النقود بالشيء المفاجئ بل مرت بمراحل كثيرة عايشت تطورات متتالية حتى وصلت الى شكلها الأخير ووصفها الحالي منذ عصر المقايضة وحتى الآن.

عصر المقايضة تعتبر المقايضة من أقدم وسائل التبادل والتي تعني تبادل سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها، حيث كان الانسان في العصور البدائية الأولى ينتج حاجاته البسيطة بنفسه ويحقق بذلك صفة الاكتفاء الذاتي على مستوى الفرد والعائلة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة الى التفكير في عملية التبادل، وبمرور الزمن وزيادة حاجيات الأفراد أدرك الانسان أنه لا يستطيع تلبية جميع حاجاته بنفسه، أصبح كل فرد يتخصص في إنتاج سلعة معينة بكميات أكبر من حاجاته ويقوم بمبادلة هذه السلعة مع أشخاص آخرين ينتجون سلعا مختلفة عن سلعته، فظهرت المقايضة ثم توسعت حيث أصبحت السلع تتبادل في الأسواق وحتى خارج القبائل والأقاليم. إلا أن نظام المقايضة قد واجه صعوبات عديدة في عمليات البيع والشراء وما يصاحب ذلك من ضياع الوقت والجهد، وهو ما يقلل فرص التبادل والتي ازدادت مع ازدياد التخصص وتقسيم العمل والذي صاحب التطور الاقتصادي المستمر فزادت الحاجة الى التوسع في التبادل والذي عجزت المقايضة عن مجابهته ومن هنا نشأت النقود للتغلب على هذه الصعوبات.

ومن أهم صعوبات المقايضة أو عيوبها، هي:

– صعوبة التوافق المزدوج في رغبات وحاجات المتبادلين: لا تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة

ويرغب في مبادلتها، ولا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة، بل لابد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعدا للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عند الشخص الأول.

– صعوبة تجزئة بعض السلع: السلع مثل الفول والقمح وغيرها تتصف بصغر حجمها وقابليتها للتجزئة الى كميات صغيرة دون اهدار قيمتها أو هلاكها، ومثل هذه السلع يمكن مقايضتها بسهولة نسبيا في حالة توافر الرغبات المزدوجة لدى طرفي التبادل، غير أن هناك بعض السلع الأخرى تتسم بكبر حجمها وعدم قابليتها للتجزئة (مثل البيوت والدواب وغيرها) وهذا ما يصعب من مبادلتها.

– صعوبة تحديد نسبة التبادل السلع ببعضها البعض: وهذا يعني الافتقار الى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس وتحديد قيم السلع والخدمات، ففي ظل نظام المقايضة كل سلعة لا تتحدد قيمتها بشكل بسيط وسهل ككمية واحدة بل يجب أن تتحدد قيمتها في أشكال عديدة من السلع والخدمات الأخرى، ولكي تتم المقايضة يجب معرفة المعدل أو النسبة لكل السلع والخدمات المعروضة في السوق، وهذا أمر صعب جدا بل يصل الى حد الاستحالة اذا تعددت السلع والخدمات.

– صعوبة تخزين بعض السلع: يتمثل السبيل الوحيد لاختزان القوة الشرائية في ظل نظام المقايضة في احتفاظ الأفراد بثرواتهم في شكل سلع يقومون بتخزينها لاستخدامها في المستقبل للحصول على ما يحتاجون اليه من سلع وخدمات. ولا شك فيما ينطوي عليه هذا الأمر من مخاطر، منها احتمال تعرض السلع المخزونة للتلف واحتمال تغير قيمتها في المستقبل، بالإضافة الى ارتفاع التكلفة الخاصة بتخزينها.

– صعوبة ايجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة: تكون أداة المدفوعات الآجلة في نظام المقايضة هي السلع وبما أن هناك صعوبة في تخزينها والحفاظ على قيمتها فان وسيلة الدفع في المعاملات الآجلة عندما تعتمد على السلع تكون السلعة عرضة للمخاطر كانخفاض او ارتفاع قيمتها في عمليات المقايضة مما يجعل احد الطرفين يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

ومن نظام المقايضة إلى ظهور نظام النقود السلعية تلاها نظام النقود المعدنية تلاها ظهور النقود الورقية الى النقود الالكترونية (سيتم شرح هذه المراحل عند التطرق الى **أنواع النقود حسب معيار التطور التاريخي)**

2 – تعريف النقود

نقدم فيما يلي عينة من تعريفات النقود:

- ❖ النقود هي القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل.
- ❖ النقود هي أداة تسوية الديون

❖ النقود هي الشيء الذي يحدد القانون أنه كذلك.

يلاحظ أن تلك التعريفات السابقة تركز على وظيفة معينة من وظائف النقود، غير أن التعريف الشامل هو التعريف المستوعب لكل وظائف النقود، وهو "النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة".

3 – خصائص النقود: من التعريف السابق نستنتج أبرز خصائص النقود

– **نسبة القبول العام:** معناها اتفاق جميع أفراد المجتمع على قبول سلعة معينة تتداول بينهم لتسديد قيم السلع والخدمات، كما يمكن فرض مثل هذا الاتفاق العام بواسطة الحكومة ، فالقانون يمنح ذلك الشيء صفة القبول العام في تسديد قيم المعاملات.

– **الاستقرار النسبي في قيمة النقود:** وذلك حتى يتمكن النقد من ربط الحاضر بالماضي والتنبؤ بالمستقبل، لأن عدم ثبات قيمة النقد يفقد ثقة الناس فيه ويخلق بالتالي اضطرابا في المعاملات.

– القابلية للتجزئة والانقسام الى وحدات أصغر: وهذا يزيد فعالية الأدوار المنوطة بها لتسديد قيم المعاملات الصغيرة وتمويل مختلف الاحجام، وبالتالي يزداد قبولها في الحياة الاقتصادية.

– صغر الحجم وسهولة الحمل والنقل: بفضل النقود أصبح بالإمكان حمل ونقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية لا يكلف حملها أي نفقات ويتمتع حاملها بقوة شرائية تنتقل معه في كل مكان وزمان.

– الاستمرارية: اي عدم قابليتها للتلف بسرعة بحيث تختار المواد التي تصنع منها النقود حيث تكون مقاومة للتلف وان لا يحدث تغيير على جوهرها نتيجة انتقالها واستعمالها وكثرة تداولها، بالإضافة الى صعوبة تقليدها.

– التجانس: ان تكون وحداتها متجانسة ومتماثلة وذلك لان الاختلاف بين القيمة الشرائية لوحدات النقود المستعملة في التداول يؤدي الى اختفاء الوحدات النقدية المرتفعة القيم الشرائية وبقاء الوحدات النقدية الأقل قيمة.

– أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد: اي لكل دولة نقودها ولكن مع ظاهرة العولمة المالية يمكن لبعض العملات أن تكون عالمية التداول كالدولار واليورو.

– النقود أداة عامة وشاملة: اي غير محددة وليست مخصصة، وهذه الخاصية تميز النقد عن غيره من الاوراق مثل سند الشراء، أو تذكرة السفر أو بطاقة الهاتف وكلها لها قوة شرائية ولكنها مخصصة لغرض معين.

4 – وظائف النقود: وتتمثل في

– النقود كوسيط للمبادلات: تعتبر بدون شك الوظيفة الأولى والأساسية التي استعملت النقود من أجلها حيث استخدمت النقود كواسطة بين البائع والمشتري. وهذا ما يميز النقود عن المقايضة في أنها تستخدم كوسيط كفؤ وسهل ومرن في إتمام المبادلات والمعاملات بين أفراد المجتمع.

– **النقود مقياس لقيم السلع والخدمات:** تتفوق النقود على المقايضة في أنها تمثل وحدة محاسبة سهلة لقيم السلع والخدمات على المستوى المحلي، وحتى على المستوى الدولي حيث تكون وحدة التحاسب هو سعر الصرف (أسعار الصرف هي أسعار نسبية تتحدد بموجبها نسبة تبادل السلع المحلية بالسلع الأجنبية).

– النقود مخزن للقيم: فحامل النقود في واقع الأمر إنما هو حامل لقوة شرائية تحظى بالقبول العام يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع والخدمات التي يرغب في شرائها وفي الوقت المناسب. ومن ناحية أخرى، لم تعد النقود هي الشكل الوحيد الذي يستعمل كأداة للادخار وانما هناك أدوات أخرى كالاسهم والسندات والعقارات....الخ.

– النقود كأداة لتسوية المدفوعات الآجلة: ان هذه الوظيفة مشتقة من الوظائف الأساسية للنقود كوسيط للمبادلات، إن المبادلات قد تكون آنية او آجلة واذا كانت النقود تستخدم لتسوية المبادلات الآنية فأنها تستخدم أيضا كوسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة.

5 – أنواع النقود: تقسيم النقود يتم وفقا لمعايير مختلفة وهي:

– معيار المادة المصنوعة منها النقود: تقسم الى نقود معدنية، ونقود ورقية.

– معيار الجهة المصدرة للنقود: نجد

- ❖ نقود يصدرها البنك المركزي وتتألف من النقود القانونية الورقية الالزامية والنقود المعدنية المساعدة.
- ❖ نقود الودائع لدى البنوك التجارية.

– المعيار الجغرافي: ونجد نقود وطنية ونقود أجنبية.

– معيار التطور التاريخي للنقود: تقسم النقود وفقا لهذا المعيار الى: نقود سلعية، نقود معدنية، نقود ورقية، نقود مصرفية، نقود إلكترونية. سيتم دراسة أنواع النقود وفقا لمعيار التطور التاريخي للنقود للأسباب التالية: هذا المعيار يجمع بين أنواع النقود وفقا للمعايير المختلفة، كما ينسجم هذا المعيار مع واقع التطور التاريخي للنقود حيث مرت النقود بمراحل مختلفة حتى وصلت الى شكلها الحديث في عصرنا الراهن.

أولا النقود السلعية: إن لجوء المجتمعات الى اتباع نظام النقود السلعية يمثل أول خروج على نظام المقايضة الذي كان يعرف الكثير من الصعوبات والمعوقات. ويقصد بالنقود السلعية النظام النقدي الذي تعارفت عليه المجتمعات البشرية على اتخاذ سلعة معينة لتكون هي وحدة النقد التي يتم التعامل بها في تبادل السلع والخدمات بين الأفراد، حيث استخدمت بعض الحيوانات مثل الثور، الماشية، الملح، القمح،...الخ كسلعة نقدية، وهو ما مكن من اجراء اي صفقة من صفقات المقايضة على مرحلتين بدلا من العديد من المراحل حيث يتم في مرحلة أولى مبادلة اي سلعة بالسلعة الوسيط المختارة ثم يتلو ذلك مبادلة هذه الأخيرة بالسلعة المطلوبة. الا أن هذا النوع من النقود لم يسلم من العيوب والسلبيات وأهمها القابلية للتلف وصعوبة التجزئة وتكلفة التخزين وصعوبة النقل. ولاشك أن هذه العيوب، قد جعلت المجتمعات الانسانية تبحث في استخدام نقود أخرى تسهل عملية التبادل.

ثانيا النقود المعدنية: لقد تطورت المجتمعات في استخدام النقود السلعية متجهة الى استخدام المعادن لتلعب دور النقود حيث استخدم الحديد والنحاس والقصدير ولكن نتج عن زيادة انتاج هذه المعادن ان اتجهت قيمتها للانخفاض المستمر بحيث لم تعد مناسبة كمقياس للقيم. ومن هنا اتجهت هذه المجتمعات في تطورها التاريخي وبحثها عن أفضل أنواع النقود على استخدام المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة نتيجة تمتعها بصفات معينة جعلتها أكثر ملاءمة من غيرها من السلع للقيام بهذا الدور، ومن أهم تلك الصفات: القابلية للتجزئة الى وحدات صغيرة، الصلابة وعدم القابلية للتلف مع مرور الزمن، القبول العام من جميع المتعاملين، ندرتها ومن ثم ارتفاع قيمتها بحيث تتبادل وحدة صغيرة منها بكمية كبيرة من السلع الأخرى، الثبات النسبي لقيمتها بالمقارنة بمعظم السلع الأخرى نتيجة لطبيعة عرضها المحدود، تجانس وحداتها مما يمكن من مقياس درجة نقائها، سهولة النقل والحمل. وقد اتخذت النقود المعدنية ثلاثة أشكال فتطورت من نقود موزونة الى نقود حسابية (معدودة) ثم نقود مضروبة (مسكوكة) وكانت كما يلي:

أ – **النقود الموزونة:** كانت النقود المعدنية توزن حسب القانون الروماني عند اي عقد او معاملة تصفى كعقود الشراء والبيع، وذلك بحضور شخصية بارزة تدعى حامل الميزان الذي كان يقوم بوزن المعدن النفيس (الذهب) وذلك من أجل إثبات شرعية المعاملات ومنع الغش، ويعطي الكمية اللازمة منه للدائن لتسديد الدين، وفي الحضارات الأخرى مثل الصين كان يستخدم الفضة لتصفية العقود وسداد الديون عن طريق وزن الفضة. الا أن هذا النوع من النقود عرف صعوبات الحركة والنقل، والجهد والوقت.

ب – النقود الحسابية: للتخلص من صعوبات الحركة بدأت تقسم السبائك الذهبية الى قطع وأجزاء ليسهل حسابها وعدها وكانت في البداية عبارة عن كريات معدنية اذ تم خلق قريصات أو أشكال بيضوية وشكلها كان يتطلب معالجتها لتصبح مسطحة ولكن أكبر عائق كان يواجه النقود الحسابية هو أنه نستطيع أن نمزج داخل هذه

القريصة مواد غير نفيسة وهو ما أنتج خطر الغش الذي عرفه التاريخ النقدي المعدني وهذا الخطر هو الذي أدى الى ظهور الشكل الثالث من النقود وهو النقود المضروبة (المسكوكة) في شكل قطع.

ج – النقود المضروبة (المسكوكة): خوفا من أخطار الغش والتزوير في هذه النقود تولت الدولة حق ضرب النقود وهو ما يضفي عليها طابع الضمان حيث أصبحت العملة تحمل على وجهيها صورة أو إسما أو رمزا لصاحب السلطة وهو يجسد الدولة. وكخلاصة لتطور النقود المعدنية فقد تم احتكارها من طرف الدولة، ولم يعد الأمر فوضى، ولم يترك للأفراد اختيار نقودهم، ولكن بتولى الدولة صك النقود بدأت تتمتع بالإجبار، وهو ما يجعلها تحظى بالقبول العام.

ثالثا النقود الورقية ان التحول الى النقود الورقية لم يتم مرة واحدة وانما مر بمراحل تطور مختلفة وهي:

أ – مرحلة ظهور النقود التمثيلية: مع زيادة حجم التجارة والتبادل بين الأمم وخاصة في عصر التجاريين قد مثل أهم محطة في مسيرة التحول الى النقود الورقية بالإضافة الى ظهور دور الصرافين أو صاغة الذهب والفضة، حيث أدرك التجار المخاطر المتزايدة من نقل كميات كبيرة من الذهب والفضة من مكان الى مكان لسداد قيمة السلع التي يتم الاتجار بها بدأ التجار بإيداع الذهب والفضة عند الصرافين مقابل الحصول على وثيقة او شهادة ورقية سميت إيصال أو سند يعطى لصاحب الوديعة (اي التاجر) وباسمه (اي اسمية) ومع مرور الوقت اكتسبت هذه الايصالات ثقة المتعاملين وبالقبول العام في تسديد قيمة المبادلات التجارية وأصبحت هذه الايصالات قابلة للتداول من شخص الى آخر من خلال عملية التظهير(أي التصديق على ظهر الشهادة كوسيلة لنقل ملكية هذه الشهادة والدلالة على وجود مقابلها ذهبا)، وحلت هذه الايصالات بالتالي محل النقود المعدنية. ومع زيادة المعاملات والتي أدت الى زيادة استخدام هذه الشهادات الورقية ومع زيادة الثقة بالجهات المصدرة أو مؤسسات الإيداع في قدرتها على الاستجابة لطلبات أصحاب الودائع وإعطائهم قيمتها في شكل معادن نفيسة متى تقدموا لها إضافة الى القبول العام للتداول، تم تداول هذه الايصالات بدون تظهير. حيث قامت هذه المؤسسات بإصدار شهادات ليست إسمية وإنما أضيف اليها عبارة "لحاملها" وذلك من أجل تسهيل عملية انتقال ملكية هذه الشهادات بمجرد الحصول عليها بدون أن يكون هناك حاجة للتظهير على هذه الشهادات. الأمر الذي مهد لظهور فكرة البنوك المركزية التي قامت بعمل مشابه لعمل الصرافين، ومن هنا بدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة ولذلك سميت هذه الشهادات بالنقود النائبة.

ب – مرحلة ظهور النقود النائبة: قد نشأ هذا النوع من النقود الورقية مع ظهور فكرة البنوك المركزية وإسناد وظيفة إصدار النقود الى جهة واحدة متمثلة في البنك المركزي. وكانت قيمة هذه الشهادات تساوي دائما قيمة الإيداعات الذهبية المودعة لدى مؤسسات إصدار الشهادات وهذا يعني أن التغطية المعدنية للنقود الورقية النائبة

كانت 100%. إضافة الى قابليتها للتداول دون الحاجة الى نقل الذهب من الخزينة مما أسبغ عليها ميزة السهولة وعدم التعرض للسرقة.

ج – مرحلة ظهور النقود الورقية الالزامية: بمجرد ظهور البنوك المركزية بدأت تصدر النقود الورقية النائبة باسم البنكنوت Bank note وبقيت هذه الاوراق تتمتع بالقبول من قبل الافراد اختياريا وليس اجباريا حتى منتصف القرن التاسع عشر. الا انه لم تكن مرحلة استعمال النقود النائبة قابلا للاستمرار والتطبيق في الواقع، فقد جاء الوقت الذي عجزت فيه البنوك المركزية عن تحويل النقود النائبة الى ذهب بسبب انخفاض كمية الذهب خاصة بسبب الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من نقص الأرصدة الذهبية في معظم دول العالم بسبب النفاقات العسكرية. الأمر الذي أدى الى قيام الحكومات بإصدار القوانين الملزمة للأفراد بقبول وتداول النقود الورقية. حيث بدأت الدول تتدخل في تنظيم تداول الأوراق النقدية بواسطة فرض الطابع القاني عليها. ومن ثم أصبح النقد الورقي غير قابل للتحويل هو وحدة النقد الأساسية، وأصبحت بالتالي نقود الزامية بحكم القانون. وانحصرت بالتالي مهمة اصدار النقود على البنك المركزي الذي أصبح الجهة المسؤولة عن ادارة النقد والسياسة النقدية. حيث تتميز النقود الورقية الالزامية بسهولة الحمل والتبادل وانخفاض تكلفة إصدارها، كما أنها مضمونة القيمة بضمان الدولة. وبالتالي يمكن القول أن النقود الورقية تطورت فوصلت الى مرحلة النقود النهائية أي ليس ورائها نقودا أخرى تغطيها.

رابعا النقود المصرفية (او الائتمانية او الكتابية): هي نقود الودائع حيث تقوم البنوك بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية الالزامية وتقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك بفتح حساب جاري باسم الموعد وبإمكان العميل (المودع) الحصول على نقوده الورقية من البنك الذي أودع فيه نقوده متى شاء، كما بمستطاع العميل المودع لدى البنك أن يأمر البنك بتحويل المبلغ الذي يريد سحبه الى حساب شخص آخر. ويتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية وبذلك وصلت النقود الى مجرد قيد في دفاتر البنك.

خامسا النقود الإلكترونية: هي نقود رقمية غير ملموسة ويقصد بها الوسائل الالكترونية (مثل الحاسوب المحمول، الهواتف الذكية) لتحويل أي مبلغ من جهة الى جهة أخرى كدفع رواتب الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمة، ويتم ذلك من خلال نظام الكتروني يسمى نظام تحويل الأموال الالكتروني. فالنقود الإلكترونية تعتبر أحدث تطور وصلت اليه وسائل الدفع، وهناك عدة أشكال للنقود الالكترونية منها: بطاقات الدين، والشيكات الالكترونية.